

# موريتانيا: الاستفتاء على الدستور.... هل هو دستوري؟

سید ولد سید احمد\*

■ ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب تخصصاً في الميدان وهو ما لا يمتلكه صاحب هذا المقال، لكن في غياب أهل التخصص يفتحباب أمام المتطفين وأنصار المتصدرين بدلوا بذلهم في موضوع بات يؤرق مجتمعنا وخصوصاً أولئك المهتمين بالشأن العام..

لقد صوت الشعب الموريتاني لصالح دستور 1991 بغالبية كبيرة مكرساً بذلك الهوية العربية الإسلامية الأفريقية لهذا البلد الذي يعتبر وريث بلاد شنقيط التي أشعت بنور علمها وحضارتها ربوع غرب أفريقيا، ولا يمكن اعتبار أصحاب هذه الأرض إلا أهل حضارة وقيم ووعي بقيمة القيم التي ميزت هذه البلاد عبر قرون من الزمن.

ولقد كان رفضهم للتعاطي مع دولة الاستعمار وعدم قبولهم للاستحلال ما بعد الاستعمار حين جاء من يدعوه إلى تكريس دستور العلمانية سنة 1981، فكان الرد واضحاً بالرفض وعدم القبول بنسخ هوية هذه البلاد، وهو ما يعبر فعلاً عن وعي وادرانك بقيم مجتمعنا الإسلامية التي تمثل حصانة ضد كل انحراف عن تأسيس حاضرنا واستشراف مستقبلنا بما يتناقض وماضينا الحضاري.

ولذلك لا يمكن القول ان التصويت على دستور 1991 جاء تحت الضغط والتاثير السياسي والمالي، فقد كانت البلاد تعيش حالة مزرية من

حاميها» كبديل عن قوله «الصمود والتصدي». بغير النظام في  
عامل آخر أضفي الكثير من عوامل القوة للنظام، ولا حتى في  
السوري، يمكن في المستجدات الأخيرة التي طرأت على الداخل الإيراني وملفه النووي، وهو مستجد،  
دون شك، خدم النظام السوري.. ترى هل هذا ما يفسر لنا التصريحات الأخيرة لبعض مسؤولي  
الادارة الامريكية القائلة بأنهم لا يريدون تغيير  
النظام السوري؟ وهل هذا ما نلمسه في إعادة  
البعثة الدبلوماسية الامريكية مؤخراً إلى  
دمشق؟..  
يمكننا هنا اجراء مقارنة بسيطة بين الموقف  
الامريكي سابق الذكر مع الرغبة الاسرائيلية الملاحة  
فيبقاء النظام السوري (بالطبع بقائه ضعيفاً لا  
يشكل تهديداً...)، وهي رغبة عبر عنها مراراً من قبل  
مسؤولين اسرائيليين في مرحلة من مراحل تحقيق  
القضى ديليف ميليس.  
تحصيل حاصل، النظام السوري باق على المدى  
المأمول، حتى ان انشقاق السيد عبد الحليم خدام  
(الذى بدا للوهلة الاولى وكأنه زلزال) لم يضعفه  
اكثر مما جعل من السيد عبد الحليم مادة للتندر  
والسخرية في الشارع السوري، ولا بأس من القول  
هنا، وللانصاف، ان السيد خدام مارس ضغوطه  
على بعض الصحف اللبنانيّة (شأنه شأن النظام  
الذى انشق عنه) بغية عدم نقده ونقد تاريخه (هل  
هذا جانب من جوانب ديمقراطية خدام الموعود؟).  
اما المعارضة بما فيها اعلان دمشق، ورغم انها  
استطاعت كسر حاجز الصمت منقلة بسوريا من  
مملكة للصمت (حسب وصف المناضل المبدئي  
رياض الترك) الى مملكة ضجيج، لكنه، مع الأسف،  
ضجيج (حتى الآن) يشبه طنين ذكور النحل لا اكثر  
ولا اقل.

بالنسبة للعدد في مصر المسالمة ليست مهمة المهم هو الحصالة التي يضع فيها هؤلاء المغتربون يومياً أموالهم لتنصب في بنوك المروسة.

لذلك هناك من طالب بضرورة الحفاظ على حجم تحويلات المصريين بالخارج والعمل على زيادةها والتلوّس في الاعفاءات الجمركية للعائدين من خلال تخفيف بعض العمولات البنكية للتحويلات وتوسيع شبكة المراسلين المعتمدين للبنوك المصرية في الدول العربية، وتقديم حوافز تشجيعية للعاملة المصرية المهاجرة عند تحويل مخراتها عن طريق البنوك، ونشر فرص الاستثمار في مصر على نطاقٍ واسعٍ وتحديد القواعد المضمنة لجذب المدخرات.

ووصلت المطالبة بضرورة توفير عدد من مقاعد مجلس الشعب والشورى لتمثيل الجاليات المصرية بالخارج على غرار ما تفعله بعض الدول العربية لحل المشكلات التي يتعرضون لها أو منحهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية على الأقل أسوة بالجنود الأميركيين الذين يصوتون في الانتخابات الأميركيكية.

## غرابة في الوطن

أكثر ما يؤرق المصري المفترض عند عودته إلى البلد مرة أخرى سواء في اجازته السنوية او نهايتها، فيجد الفوضى تحكم كل شيء وكما يوجد قانون طوارئ او احكام عرفية سارية في البلد فان كل القوانين الاخرى يجدها محطة، خلال السير في الشوارع وفي التعامل اليومي مع المصالح الحكومية ومع المتاجر ويجد الشطارة هي سيدة الموقف، تاهيك عن ان البعض عندما يعلم انه قادم من الخليج مثلاً يفعل المستحبيل من اجل استفزاك، واذا قارنت ذلك بدول حديثة عهد بتنظيم احوال الناس والقانون تجد نفسك لا تستطيع العيش في تلك الغابة التي كانت يوماً ما وطنك وبشك الاول، وهنا تبدأ عليك اعراض الغربة ولكن داخل الوطن وتتمنى لو لم تكن خرجت منه من قبل.

# الدعم السعودي المصري دافعه الرغبة بعدم انتقال عدوى التغيير: في أسباب قوة النظام السوري

لم يستفيدوا من احتكاكم بتفاقه  
م لها، فما تزال ثقافة الغزالي وابن  
جوزية هي البيوصلة الموجهة لهم،  
لهم طرائق تفكيرهم وآليات  
دونها (ولا احراج البعض لكنث  
من الموجودين في أمريكا)..

ببساطة، ان معارضه الخارج هي  
رياء السوريين يقطنون الولايات  
الاسلامي الاقصائي منه، ولعلنا في  
ان الديمocratic هي ثقافة وسلوك  
ضوء الممارسة والتجربة لا يقرار  
معارض. اكثر من ذلك، عاشت المعارض  
في ظل ظروف غير صحية طوال اواه  
اكثر، ما يعني انها بالضرورة وبحكم  
الطبيعة التي فرضت عليها تحمل  
امراضاً غير طبيعية، لكنها لم تبدأ  
للعيان بعد بسبب كونها معارضة و  
تحت المجهر. ولان السلطة والمعارض  
واحدة، نجد ذلك التنافس (الاصا  
لاستقطاب الشارع الاسلامي ومم  
منفحة تدعوا للرثاء، ومن البديهي ان  
حظاً في مثل هذه المala، ربما هذا  
تحول المشهد العام لمدينة مثل الاذنة  
شهر مضى)، المفترض انها اسـ  
الحضارة الغربية (فضلاً عن انه  
الخصوصية الفينيقية)، الى مدينة  
الابرانية او «مكة» السعودية، فالشعـ  
الاسلامية المتاثرة في جنبات شـ  
واجهات بعض محلاتها كانت توهـ  
ابواب غزوة كـ«مؤتة» او «الخدنـ  
كالسيد المسيح او سيدنا موسـ  
الدرجة الثانية! وهي اشارة لا يخـ  
شكـ هي خطوة تتـسـجم مع شـعاـ  
يعيشـها النـظام السـوري اي شـعاـ

ادا فلنا: ان ما يجمعها - اكتر من اي شيء اخر - هو تغيير رأس الهرم في النظام القائم، وهذا بحد ذاته نقطة ضعف! فاما يلاحظ بعض المراقبين ان الكثير من المعارضه الداخلية لم يتلفت الى قاعدة الهرم او البنية التحتية المنتجة للسلطة، محاولاً البحث عن عوامل التخلف في بنيتها الثقافية، وهي عوامل يستحيل ان تنتج راهناً غير الذي نشهده.

على صعيد آخر نرى ان اغلب رموز المعارضة السورية في الداخل هم من الشيوخ الذين خطوا سن السبعين، وهم في تركيبتهم الثقافية الوجه الآخر للنظام، وييمكننا القول بثقة ان بعضهم يحمل اما عقلاً اصولياً اسلامياً او عقلاً اصولياً قومياً. وكيف لا اتهم بالتجني على القومين المعارضين في سوريا (او بعضهم) من زاوية اصوليتهم، تفرض الامانة ان نذكر بالشبكة الارهابية التابعة لتنظيم القاعدة والتي تم القبض على اعضائها منذ فترة قصيرة في لبنان، فأحد اعضائها المصابين، اثناء عملية القبض، يكون ابن احد اعضاء المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي المعارض في سوريا، والمضحك المبكي ان الناصري «المعارض» والد الارهابي المصاب، كان يلتقي التهاني باصابة ولد الطبيب «المجاهد» في صدوف بن لادن؟!

في ما يخص معارضه الخارج، لا نفصح سرّاً في قولنا ان لا قاعدة مجتمعية لها في الداخل السوري، حتى انها لا تعرف شيئاً عن مشاكله وهو موته سوى ما ترددت بعض الاسناع الاعلامية في ما يتعلق بقانون الطوارئ وانتهاكات حقوق الانسان وما شابه، بهذا المعنى لا نجد لها، شأنها شأن معارضه الداخل، تتحدث عن السيرورة التاريخية للتخلف المجتمع، وكأن استبداد النظام وفساده اتي من فراغ (!؟) او اتياب انقلاب الثامن من آذار (مارس) متكرسين بانقلاب الراحل حافظ الاسد؟ لن تستغرب هذا التجاهل، اذا ما علمنا ان الكثير من

■ نعم ما يزال النظام السوري، بالرغم من عوامل ضعفه الم موضوعية الداخلي منها والخارجي، قوية، ربما شعوره هذا هو ما يجعله غير مبال بمطالب المعارضة الداخلية (التي تتصدى لعليها مؤخراً فوضفها بالوطنية)، بما تنتطوي عليه مطالباتها من استحقاقات تخص الداخل السوري، هذا من جهة، وغير مكترث بتهديدات الخارج وضغوطه من جهة أخرى.

لعل أهم العوامل التي يستمد منها النظام قوته تتمثل في ما يجري في العراق من اعمال عنف يومية تتضمن على فوهة حرب اهلية، ومن ثالث القول ان ما يحصل في العراق انعكس سلباً على مزاج غالبية الشارع السوري وأالية تفكيره (رغم انها تعاني من العطالة المزمنة)، وهي آلية باتت تخشى مصيرها كالمصير العراقي، وان كانت البنيتين التاريخية والثقافية لبلاد الرافدين تتفقان على التقىض من مثيلتها في بلاد الشام. ومما لا شك فيه ان احداث العراق جعلت جل السوريين يأنفسون من الديمocrاطية الامريكية التي تساهم حمامات الدم العراقي ومعتقلات سجنى ابو غريب وغواناتانامو في فضح زيفها وارتفاع رصيد لفظها من قبل السوريين.

اما العامل الثاني من عوامل قوة النظام فيمكن في غياب البديل الحقيقي له، ولعل هذا العامل يفوق العامل الاول من حيث الاهمية. ومن المؤكد ان النظام السوري يدرك ان سرّ قوته الم موضوعية كائنة في غياب بديل عنه؛ اوليس هذا ما عبر عنه مسؤول سوري رفيع المستوى بثقة وابتاز واصحى في آن : «اما نحن واما الفوضى»؟ كما انا لا نأتي بجديد في حال قلنا ان المعارضة السورية ما تزال ضعيفة بحكم اعتبارات عديدة، والنظام لم (ولن) يفوت فرصة كي يبقي لها حواضن ضعفها، هذا ما نقر به في الاعتقالات التي تمت مؤخراً في دمشق (تحديداً في اعتقال دينمو الحراك الاستاذ ميشيل كيلو ورفاقه).

من جانب آخر لا تكون قد تجنبنا على المعارضة

# **ثلاثة ملايين ونصف المليون في الخارج يعيشون الغربية مرتين الواقع السياسي واسكاليات المفترضين المصريين**

بالرغم من عدم وجود احصائيات دقيقة لعدد المصريين العاملين بالخارج والمهاجرين وتضارب الاحصائيات حولهم من عام لآخر ومن جهة لآخر فان بعض التقديرات تشير الى انهم نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون مواطن وهي ارقام الجهاز المركزي للإحصاء في ايار (مايو) من عام 1999، وتبغ الهجرة المؤقتة (المغتربون) منها حوالي مليونين و180 الف مواطن اغلبيهم في منطقة الخليج اما المهاجرون الدائمون فيقدرون بـ 320 الفاً يتركزون في الدول الاوروبية واستراليا وكندا والولايات المتحدة. بينما طبقاً للتقرير للمجلس المصري للشؤون الخارجية فإن العدد الاجمالي للمصريين العاملين داخل الدول العربية يبلغ 333 مليوناً و902 الف منهم 924 الفاً بالسعودية بنسبة 48,6 % و 191 الفاً بليبيا بنسبة 17,5 % و 227 الفاً في الاردن بنسبة 11,9 % و 191 الفاً بالكويت بنسبة 10,1 % و 95 الفاً في دولة الامارات بنسبة 5 % و 66 الفاً بالعراق بنسبة 2,4 % و 25 الفاً بقطر بنسبة 1,3 % و 22 الفاً في اليمن بنسبة 1,2 % و 4 الاف بالبحرين بنسبة 2 %.  
الدكتور مصطفى عبد العزيز مرسي مؤلف كتاب «المصريون في الخليج» كان من اوائل من اهتم بمشاكل المغتربين وأشار في كتاباته الى انه في حالة اعتماد رقم ثلاثة ملايين ونصف المليون مصرى م بين مغترب ومهاجر واحدنا في الاعتبار ان كل مواطن مغترب يعيش اربعة افراد في المتوسط فانتانا حينما نتحدث عن ظاهرة الهجرة والاغتراب معاً، امنا نتحدث عن موضوع مهم اربعة عشر مليون مصرى ما بين مقيم ومتغرب ومعنى ذلك ان هذا الموضوع يخص مصر يزيد على خمس اجمالي عدد سكان مصر. وهذا بالطبع جانب هاد يطرح اشكالية الاهتمام بالمغتربين المصريين

عدم الثقة، وغالبية المصريين يعتقدون ان السلطات لعون الابتعاد عن القنصليات باعتبار انها امتداد لاسباب ابعاد المصريين المغتربين عن بعثاتنا في حكمة المتعلقة بالصورة الذهنية المتواترة والتناقلية بين المواطنين عن دور هذه البعثات وتوقعاتهم منها، قوم به بعض النظر عن امكانية تحقيق ذلك او مدى اف والقوانين الدولية من عدمه.

### اكبر دخل لمصر

سر واحدة من اكثر الدول دخلاً من ابنائها العاملين ينتشرون في الخليج والولايات المتحدة وكذا عدد من الدول الاوروبية، وتكتفي الاشارة الى ان ساملين بالخارج كانت تمثل في الثمانينيات اتس دخال مصر يعادل وربما يفوق كل بنود الدخل بعدة من البترول وال الصادرات الزراعية والصناعية، ووصلت حصصتها في بعض الاعوام الى خمسة حسب اعتراف وزير القوى العاملة السابق احمد ما وصلت حالياً حسب كلام ايها وهبه عضو مجلس الشؤون الخارجية الى 3,7 مليار دولار بما يعادل به بالإضافة الى التحويلات العينية التي يصطحبها خلال عودتهم.

بر تقارير رسمية اخرى الى ان نسبة تحويلات الخارج، ووصلت الى 12,4 % من اجمالي الناتج بعد عل مصر تحتل في هذا الاطار المرتبة الثالثة بعد ..

■ ليست الغربية وحدها هي ما ينبعض على المصريين العاملين في الخارج حياتهم ويقض مضاجعهم، فسلسلة المنفعة طويلة، تبدأ من الغربة عن الوطن، والتتجاهل والعناد السياسي والنفارة البليدة لهؤلاء على أنهم مجرد حصالة فلوس، لا رأي لهم في شؤون بلادهم، ولا حماية لهم من نوائب العمل في الخارج وأخطاره الكثيرة، اللهم إلا في حالة الوفاة، فإن مصر للطيران تتحمل نفقات نقل جثمان المتوفى المصري لارض الوطن مجانا.

اما عن الحماية التي تقدمها الدولة للعاملين في الخارج عن طريق سفارتهم وممثلياتهم في الخارج فحدث ولا حرج، وخاصة في المشاكل التي تحدث بين العامل أو الموظف والكفيل او في مساندته عندما يتتطور الوضع الى الوصول الى القضاء.

وكاتب هذه السطور احد الشهود على حالات عدراها في الخليج لمصربي لم يتلقوا الحماية من سفارتهم، بل ان احد المستشارين العماليين قالها لبعض العمال بصراحة: «حاولوا تعيشوا جنب الحيط لأن احدا لن يسأل فيكم، وانتم ما تموش الحكومة».

في حين ان دولا اخرى يعمل كثير من مواطنيها كخدم في دول الخليج مثل الفلبين واندونيسيا والهند ورغم اجورهم الزهيدة الا ان حكومات هذه الدول تغار عليهم، وتقدم المساعدات القانونية والديبلوماسية لاي منهم في اي وقت، وتتجدهم يرتبطون بسفاراتهم، ووفرت لهم مراكز ثقافية ومستشارين عماليين وقانونيين نشطاء يدافعون عنهم باستماتة وعن حقوقهم.

والسفارات تكفي فقط بعملية جمع رسوم معاملات المترددين عليها مثل تجديد جوازات السفر وتوثيق الشهادات الدراسية، وغالبا ما تكون الاسعار مبالغ فيها لذلك قام اغلب المصريين في الخارج بيتعدون عن السفارات ايثارا للسلامة.

ويفسر البعض الجفوة بين السفارات وبين العاملين في الخارج بان العلاقة بين اجهزة السلطة والشعب في مصر قاتمة في اغلب

## هل سقط الخيار؟ وداعاً للدولة الفلسطينية!

سال ۱۹۱۰ \*

## «ثقافة الخوف» من الانتماء الحزبي في الأردن!

جواد البشیری\*

حتى 1981 (35 سنة) ليعود إليها بعد خمس عشرة سنة أي في سنة 1995 وهو ما يزال متمسكاً بعراها.

لا بل إذا شهدنا دعوة في فرنسا للعودة إلى الملكية الدستورية بوصفها عامل استقرار على غرار ما حدث في إسبانيا من عودة الملكية الدستورية وأسهامها في استقرار البلد وتنميته الذي أصبح بفضلها من أكبر الدول الأوروبية بعدما عانى في ظل الحكم العسكري الذي حكمها منذ 1939After الانقلاب الذي قاده «فرانكو» وأقام بموجبه نظاماً جمهورياً بعدما طرد الأسرة المالكة.

إن أية أمة براد لها البقاء يلزمها أن تحترم عقدها الاجتماعي الذي يتمثل في الدستور والقوانين المعمول بها، وأن تحترم الطرق الدستورية والقانونية في مراجعة نصوصها القانونية، وهي اليوم واضحة في أن أي تغيير للدستور لا يمكن أن يتم إلا في ظل رئيس وبرلمان منتخبين حسب المادة 40 من دستور 1991.

وعليه فإن أي استفتاء لتغيير مواد لا تندرج ومتطلبات المرحلة يجب أن يترك للرؤساء والبرلمان المقربين حتى يتضمن احترام الدستور والقوانين المعمول بها، والا فانت بذلك ستفتح الباب واسعاً للتغيير قوانين عن طريق القوة والانقلابات التي لا تتم بصلة لدستور بلادنا وهو ما سيشكل خطراً حقيقياً على مستقبل بلدنا، فلا يمكن لدستور أن يلقي قبولاً عند الناس كلهم، وبذلك سيسعي كل حزب بفرض ما يراه بواسطة القوة وهو ما سيكون سابقة خطيرة في تغيير دستورنا.

اننا كلنا مع التغيير المدروس والقانوني ونرى أن غير ذلك لا يخدم مصير أمتنا ولا بقاءها في خضم هذه الأمواج العاتية وصراعات القوى العظمى، وهو ما يستوجب منا السعي لسد الباب أمامه من خلال احترامنا لقيمينا وقوانيتنا وخصوصيتنا الحضارية، وسواء كان حكاماً أو محکومين يجب أن تستلهم القرارات من قوله أحد فقهاء الأماء: «الله ان هذا رأيي ومن جاءني بخیر منه قيلته».

ونقط التقى التي تعرقل التجارة والسياحة، وما يعزز شرذمة الضفة الغربية هو قطع الطرق التجارية من شمالي الضفة الغربية إلى نابلس أو إلى وادي الأردن. وبالتالي تعذر وصول المحاصيل والخضروات إلى الأسواق. زد على ذلك، ان البضائع التي تنقل من الخليل وبيت لحم تسير في طريق طويلة وغير صالحة وهي معرضة للتأخير بسبب الحواجز الطيارة. أما أصحاب الأموال الذين يعيشون في طوبياس او طمون فلا يستطيعون الوصول إلى اراضيهم في وادي الأردن إلا ممن، وحتى الذين يحصلون على تصاريح للوصول إلى اراضيهم لا يستطيعون قضاء الليل بل عليهم العودة في اليوم ذاته. وبسبب هذه القيود، فإن أصحاب الأموال يتذمرون خسائر فادحة بسبب تغافل المحاصيل. في ضوء حقوق الامر الواقع هذه لم يعد خيار اقامة دولة فلسطينية متباشكة الاطراف قابلاً للتطبيق. علاوة على ذلك فإن جدار الفصل العنصري قضى على امكان خيارات دولة ثنائية القومية كديل لخيار دولة مستقلة. وفي حال اقدام حكومة اولمرت على تنفيذ خطة النهاية سيعود الفلسطينيون إلى المربع الأول. وعندها لن تكون المقاومة المسلحة فاعلة ولا القواة السلبية مفيدة.

ومما يبعث على القلق والانزعاج ان القيادات الفلسطينية تلهث وراء الاحداث وهي عاجزة عن اجبار الاحتلال على التخلص من مخططاته وهي تتصارع على سلطة غير موجودة وعلى كيان حولته اسرائيل إلى سراب. فالسلطة الرئاسية غير مجدية والحكومة المنتخبة تخوض معارك صدامية في الداخل وتختبط في مقاومة حملة تجويع وحضار تشن من الخارج.

ومما يزيد الامر تعقدة ان السلطة الفلسطينية اصبحت شاهدة زور على ما يجري وكان الاوراق كلها سقطت من ايديها وكأنها تعيش في دوامة لا تعرف كيف تخرج منها. وحتى لو اقدمت على حل نفسها وتحميل اسرائيل المسؤولية عن شؤون السكان الواقعين تحت الاحتلال، تستطيع اسرائيل ان تزعم ان اتفاقات اوسلو اعفتها من المسؤولية عن شؤون السكان الحالين اذ ثقت هذه المسؤلية الى السلطة الفلسطينية..

في ضوء هذه الوضاع الشائكة لم يعد امام القيادات الفلسطينية بمختلف اطيافها سوى توحيد صفوفها والاتفاق على برنامج وطني لا خراق خطط اسرائيل التي تحاصر بها الشعب الفلسطيني.

\* كاتب من فلسطين يقيم في كندا

\* كاتب من فلسطين يقيم في كندا

# هل سقط الخيار؟ وداعاً للدولة الفلسطينية

## سمير جبور\*

في أي مجتمع عصري، امراً في لم يكن مستحيلاً. وتقييد «سكان الضفة الغربية» و«عيوبه غير سلسلة كاملة من العادلة بدءاً من الوصول الى زيارة الاقارب او ببساطة شرورد في الجزء الاول من الفلسطينيين على التنقل دام ساعات خلال الشهور التسع الحكومية الاسرائيلية انها «للحؤول دون هجم الاسرائيليين من قبل الجماع هذه الذريعة تقيم مزيجاً من والعوائق المادية وفرض نفاذ الامر الذي قسم الضفة الغربية متساوية اضافة الى القدس ا على العوائق المادية الدائنة العنصري ونقطان التفتيش والحوالز ومحاصر الطرق والترابية والخنادق والاسي داخل الضفة الغربية يصادقها الجيش الاسرائيلي واقات في آب (اغسطس) 2005 في آب (اغسطس) 2006 اي بزيادة 25% ووردي وشائق الامم المتحدة اصبح مغلقاً امام الفلسطينيين اجزاء الضفة الغربية. واصبح من العسير على الفرد على تصاريح لزيارة المناطق الاردن، كما ان نظام التصاريح عزل سكان الضفة الغربية التي تزود سكان الضفة بالتعليمية. ناهيك بان القديمية والثقافية للدولتين. والفلسطينيون القاطلون جنوبى ش فى المنطقة الواقعة جنوبى ش لم يعد في مقدورهم الوصول الى الجدار الاسمنتي الذي يقطع مدينة الخليل.

وما اريحا، فانها تفصل بين الضفة الغربية وسائر من يلاحظ في خرائط الامم المتحدة بطيء بالذاتية من ثلاث جهات

■ فيما الفلسطينيون لا هون بخلافاتهم والعرب متلقون (ولاول مرة يتلقون على شيء) على تجاهل الفلسطينيين وعذابتهم وكأن القضية الفلسطينية لا تعنيهم لا من قريب ولا من بعيد، تنصرف اسرائيل الى خلق وقائع على الارض بدءاً بالمستوطنات ومروراً بالجدار العنصري وانتهاء بإنشاء الكانتونات والجوب المتشاركة. وهذا الوضع القائم الذي تعمل اسرائيل على تكريسه على الارض، يكاد ينهي خيار قيام الدولة التي يحلم بها الفلسطينيون. علماً ان هذه الحقيقة ليست جديدة وهي مستمرة منذ احتلال المانطقة الفلسطينية سنة 1967. ولكننا نشير وراء السراب ونثق بالوعود الخادعة ولا سيما الوعود الأمريكية. اذ ان الرئيس الأمريكي نفسه كان (ولم يعد) يأتي على ذكر الدولة الفلسطينية من ياب رفع العتب وذر الرماد في العيون. ففي الوقت الذي يتحدث فيه الرئيس الأمريكي عن «رؤية الدولة الفلسطينية» يكيل المديح على ما اعلنه اليهود اولرت رئيس الحكومة الاسرائيلية الحالي بشأن الخطوات الاحادية الجانب، واصفاً ايها بانها «خطوة مهمة في اتجاه السلام». بينما يعلم بوش ان هذه الخطوات الاحادية الجانب لا تساهem في تحقيق السلام ولا تساعده على انشاء دولة فلسطينية بل هي وسيلة للقضاء على كل فرصة لقيام هذه الدولة. ومن اجل الاطلاع على آخر مستجدات حقائق الامر الواقع التي تنشئها اسرائيل من المفضل الرجوع الى وثائق الامم المتحدة. فقد اورد الكاتب فريد بوش في موقعه الالكتروني [fredericbush@cox.net](mailto:fredericbush@cox.net) بغض الالتفاق من وثائق الامم المتحدة. واهم هذه الوثائق التي تتناول بالتفصيل الخطوات التي تقوم بها اسرائيل للحؤول دون قيام دولة فلسطينية، التجذئة الاقليمية للضفة الغربية، ايار (مايو) 2006.. ووردي في هذه الوثيقة انه يجري الان العمل على تجزئة الضفة الغربية بصورة مضطربة الى جيوب صغيرة مما يجعل الوصول الى المدارس ومراكز العناية الصحية وغيرها من المؤسسات التي تعتبر حاجات ملحة

الحزبي، والذي كلما زاد قلت «الثقافة الديمقراطية»؟ أحسب أن هذا السؤال، الذي تلده إجابة رئيس الوزراء، هو الذي يستأهل الإجابة أكثر من سواه. إن «ثقافة الخوف» لا يمكن فهمها وتقديرها إلا بصفة كونها انعكاساً لواقع موضوعي، ونتائج تجربة فردية التاثير في حاضر الأردن، فالواطن نال كثيراً مما يعد حقاً ديمقراطياً له، ولكن تجربته الشخصية، وتجاربه غيره، لم تأت بما يكفي من النتائج التي من شأنها أن تجعله يحيا بمقدار متضائل من «ثقافة الخوف» من الانتماء العربي.

لقد فعل المواطن كل ما تطلب عليه فعله «ثقافة الخوف» تلك كفعل الثاني بنفسه عن «الحياة السياسية» الحزبية، ولكن ما الذي فعلته (اقول « فعلته» لا أقول «قالته») الدولة، أو الحكومة، في سبيل القضاء على البنية التحتية لـ «ثقافة الخوف»؟! حتى لا ننسى كل هذا «الشر»، أي كل هذا الموات في الحياة الحزبية الأردنية، إلى «السياسي» في التفسير من الانتحال من «الأمني» إلى «السياسي» في التفسير والتعليل، فالواطن، وبعد تحرره من الخوف من عواقب الانتماء الحزبي، ينبغي له أن يملأ من التجربة السياسية ما يشعره، ويعزز لديه الشعور، بجدوى الأحزاب والحياة الحزبية، فما هي أهمية حياة حزبية تنجح في تلبية حاجته إلى «التفسير» إذا ما نجحت، ولكنها تفشل في تلبية حاجته إلى «التغيير»؟!

التشجيع الحكومي على الانتماء الحزبي لن يكون مثمرًا إذا لم يقترن بتأسيس لـ «حياة دستورية» قانونية تفصل السياسة عن كل «انتماء دون حزبي»، فالانتخابات البرلمانية يجب أن تكون حزبية في القائم الأول حتى تفضي إلى «برلمان حزبي» في القائم الأول. وهذا يقتضي تغييراً جذرياً في خواص «النائب» و«الرشح»، فكلهما يجب أن يفقد تلك الخواص التي تمنعه من أن يكون في حجم القضايا والمصالح وال حاجات العامة للشعب والمجتمع.

و«البرلمان الحزبي» يجب أن يملك من «سلطة التغيير» ما يجعل مبدأ «التداول الحزبي السلمي للسلطة»، على المستوى البرلمانيـ الحكومي، أقرب إلى اللون الأخضر منه إلى اللون الرمادي.

إنك لا تستطيع أن تتحرّر التربة، ثم تحدي الأحزاب على أن تنخرس وتضرب جذورها عميقاً فيها، وتعطينا أشهى الشمار، فالدولة لا تغير ما في الأحزاب حتى تغير هي ما في نفسها!

\* كاتب ومحلل سياسي فلسطينيـ الأردن